



Distr.: General
22 May 2026
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة والعشرون

أولانباتار، منغوليا، 17-27 آب/أغسطس 2026

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تُقدَّم

إلى مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة السابعة عشرة

أولانباتار، منغوليا، 17-21 آب/أغسطس 2026

البند 3(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تفاعل العلوم والسياسات، وتبادل المعارف

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تُقدَّم

إلى مؤتمر الأطراف

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات ونوعية وشكل التقارير التي تُقدَّم إلى

مؤتمر الأطراف

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، في المقرر 4/م أ-16، إلى الأمانة والآلية العالمية أن تعززا، رهناً بتوافر الموارد، الأداء الوظيفي لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ في إطار العملية المقبلة لتقديم التقارير لعام 2026 بموجب اتفاقية مكافحة التصحر. وعلاوةً على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف، في المقرر 2/م أ-16، إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، دعم تنمية قدرات البلدان في مجال رصد تنفيذ الاتفاقية.

وتقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في توفير الدعم التقني للبلدان في إطار إعداد تقاريرها الوطنية لعام 2026، بما في ذلك إقامة شراكات مع مؤسسات إقليمية ذات صلة وعقد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات في إطار برنامج الدعم العالمي الرابع التابع لاتفاقية مكافحة التصحر. وينبغي قراءة الفرع المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات في هذه الوثيقة بالاقتران مع مشروع المقرر ذي الصلة الوارد في الوثيقة [ICCD/CRIC\(24\)/5](#).

وعملًا بالمقرر 11/م أ-14، الذي رَحَّب بالتعاون الجيد بين لجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن المسائل المنهجية المتصلة بتقديم التقارير، يُقترح أن تصبح هذه الوثيقة ومشروع المقرر الذي يعقبها موضوع مفاوضات مشتركة خلال الدورة 17 لمؤتمر الأطراف.



المحتويات

الصفحة

3		مقدمة.....	أولاً -
4		بناء القدرات في مجال تقديم التقارير	ثانياً -
4		المساندة التقنية.....	ألف -
7		حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات.....	باء -
9		التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي.....	جيم -
10		إتاحة الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية من أجل تقديم التقارير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	ثالثاً -
10		المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية.....	ألف -
11		برنامج الدعم العالمي.....	باء -
11		مشاريع أخرى ذات صلة.....	جيم -
13		الجدول الزمني لتقديم التقارير.....	رابعاً -
13		الاستنتاجات والتوصيات.....	خامساً -
			المرفقات
16		قائمة الأطراف التي تتلقى الدعم من كل مؤسسة إقليمية خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية.....	الأول -
17		المشاركة في حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات التي نُظِّمت حتى الآن.....	الثاني -

أولاً- مقدمة

- 1- يقتضي الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) للفترة 2018-2030، الذي اعتمدته الأطراف في الدورة 13 لمؤتمر الأطراف، أن تقدم الأطراف تقارير عن الأهداف الاستراتيجية الخمسة وإطاراً للتنفيذ. واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي استعراضاً منتظماً من خلال عملية تقديم التقارير الوطنية منذ عام 2018، وكل أربع سنوات بعد ذلك، تماشياً مع وتيرة تقديم التقارير المعتمدة في المقرر 15/م أ-13.
- 2- وطلبت الأطراف، في المقرر 4/م أ-16، إلى الأمانة والآلية العالمية أن تعززا، رهنأ بتوافر الموارد، الأداء الوظيفي لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ في إطار العملية المقبلة لتقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية.
- 3- ودعت الأطراف أيضاً، في المقرر نفسه، مؤسسة الحفظ الدولية إلى أن تواصل تعزيز المنصة الإلكترونية Trends.Earth من خلال العمل، على سبيل الأولوية، على معالجة المسائل التقنية البالغة الأهمية التي أثرت خلال عملية تقديم التقارير لعام 2022 بموجب الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، طلبت الأطراف إلى الأمانة أن تضمن، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك المبادرة الرئيسية للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، دقة البيانات الافتراضية واكتمالها واتساقها ومراجعتها من الناحية العلمية وتوثيقها، واستنادها، حيثما كان ذلك ممكناً ويحقق أفضل النتائج، إلى منتجات بيانات عالية الاستبانة ومتاحة باستمرار بشأن سطح الأرض، لا سيما لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية التي ليست لديها بيانات كافية.
- 4- وطلبت الأطراف، في المقرر 2/م أ-16، إلى الأمانة أن تقدم، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك المبادرة الرائدة للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، الدعم إلى البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، من خلال الخطوات التالية: '1' تنمية القدرات في مجالات إجراء مسح تشاركي لتدهور الأراضي وتحديد الأهداف وتقييم الجفاف؛ و'2' تبسيط التعلم المختلط لتقديم التقارير الوطنية من خلال التعلم الإلكتروني والتدريب على أساس الحضور الشخصي؛ و'3' تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل التجارب؛ و'4' زيادة التعاون مع الهيئات الإقليمية لإتاحة الدعم التقني والدعم في مجال البيانات خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026؛ و'5' تقديم المساعدة التقنية والمالية للمؤازرة في تفعيل استخدام البيانات الوطنية إلى أقصى حد لغرض تقديم التقارير.
- 5- وقُدّم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذين المقررين في الدورة 23 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(23)/2. ويتضمن التقرير النهائي الصادر عن الدورة 23 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عدة استنتاجات وتوصيات حددتها الأطراف بهدف تعزيز عملية تقديم التقارير بموجب الاتفاقية.
- 6- وتقدّم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن التقدم المحرز في توفير الدعم التقني للبلدان في إعداد تقاريرها الوطنية لعام 2026، بسبل منها إقامة شراكات مع مؤسسات إقليمية ذات صلة، وعقد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات في إطار برنامج الدعم العالمي الرابع التابع للاتفاقية وتنفيذ مشاريع متوسطة أخرى بتمويل من مرفق البيئة العالمية، وهو ما يساهم في وضع البيانات وتنمية القدرات اللازمة لتخطيط التدخلات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي ورصدها وتقديم التقارير عنها على الصعيد الوطني.

7- وتماشياً مع المقرر 36/م أ-16، ينبغي قراءة الفرع المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات في هذه الوثيقة بالاقتران مع الفرع ذي الصلة من الوثيقة ICCD/CRIC(24)/5 المعنونة "مشاريع مقررات للنظر فيها أثناء الدورة 24 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية". وعملاً بالمقرر 11/م أ-14، الذي رُحِبَ بالتعاون الجيد بين لجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن المسائل المنهجية المتصلة بتقديم التقارير، يُقترح أن تصبح هذه الوثيقة ومشروع المقرر الذي يعقبها موضوع مفاوضات مشتركة خلال الدورة 17 لمؤتمر الأطراف.

ثانياً - بناء القدرات في مجال تقديم التقارير

8- تماشياً مع الفقرة 6(ب) من المقرر 2/م أ-16، يجري العمل على بناء القدرات في إطار عملية تقديم التقارير لعام 2026 ويُنفَّذ بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية في إطار صيغة هجينة تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة من بعد. ومنذ انعقاد الدورة 23 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، أُحرز تقدم في إقامة شراكات مع مؤسسات إقليمية ذات صلة لتوفير المساندة التقنية للبلدان طوال عملية تقديم التقارير لعام 2026، وكذلك في عقد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات في إطار برنامج الدعم العالمي الرابع التابع للاتفاقية. ومن المتوقع أن ينتهي بحلول تموز/يوليه 2026 تحديث دروس التعلم الإلكتروني بالفيديو التي أُعدت لغرض تقديم التقارير لعام 2022⁽¹⁾.

ألف - المساندة التقنية

9- تماشياً مع الفقرة 6(د) من المقرر 2/م أ-16، التي تدعو إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات والمبادرات والمنظمات الإقليمية لتوفير البيانات والدعم التقني للبلدان الأطراف من أجل تقديم التقارير بموجب الاتفاقية، أقامت الأمانة شراكات مع المؤسسات التالية لتزويد البلدان بالمساندة التقنية ومستلزمات ضمان الجودة خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية:

- (أ) مركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة؛
- (ج) المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر؛
- (د) مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي؛
- (هـ) المركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية؛
- (و) مرصد الصحراء الكبرى والساحل؛
- (ز) جماعة المحيط الهادئ.

10- وعلى وجه التحديد، أبرمت مذكرات تفاهم مع مركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، وجماعة المحيط الهادئ، بهدف الاستفادة من بيانات رصد الأرض والتكنولوجيات ذات الصلة لدعم تنفيذ الاتفاقية. وفي إطار مذكرات التفاهم هذه، أبرمت خطابات اتفاق أكثر تحديداً من أجل تيسير تقديم الدعم التقني الموجه إلى البلدان

(1) انظر <https://www.youtube.com/playlist?list=PLvHxVdUZA1q0CGTq-otlPTcjUX50oz9g9>.

الأطراف خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية. ويجري العمل حالياً على وضع ترتيبات شراكة بديلة رسمية وغير رسمية مع مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بهدف تعزيز التعاون في مجالات البيانات والمنهجيات والمساعدة التقنية لغرض تقديم التقارير.

11- وبتنسيق عام من أمانة الاتفاقية، ستعمل هذه المؤسسات بمثابة مراكز دعم للبلدان الأطراف على المستوى (دون) الإقليمي خلال دورة تقديم التقارير لعام 2026، وهو ما يضمن تقديم الدعم المنسق والمصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإقليمية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية من 1 إلى 4 من الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030 والمؤشرات المرتبطة بها. ويشمل دورها دعم أنشطة بناء القدرات، ومن بينها على وجه الخصوص: (1) عقد حلقة عمل إقليمية واحدة لكل مركز دعم؛ و(2) تقديم المساعدة التقنية في مجالات البيانات والمنهجيات وأدوات إعداد التقارير؛ و(3) الرد على استفسارات البلدان من خلال مكتب المساعدة التابع للاتفاقية؛ و(4) رصد التقدم المحرز في تقديم التقارير الوطنية؛ و(5) المساهمة في ضمان جودة التقارير الوطنية. ويتوافر تمويل جزئي لمؤازرة أنشطة مراكز الدعم من خلال برنامج الدعم العالمي الرابع.

12- وعقب المشاورات التي أجرتها الأمانة مع هذه المؤسسات ومع الأطراف، وضعت قائمة نهائية بالأطراف التي ستحصل على الدعم من خلال كل مركز، وترد القائمة في مرفق هذه الوثيقة.

13- وبالإضافة إلى ذلك، تُشارك المؤسسات التالية بصفة استشارية تقنية، من خلال تقديم توجيهات تقنية شاملة ومتناسقة إلى الأمانة ومراكز الدعم طوال عملية تقديم التقارير لعام 2026:

(أ) أباتشيتا؛

(ب) مؤسسة الحفظ الدولية؛

(ج) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

(د) الشبكة العالمية لنُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد.

14- ويشمل دورها تقديم التوجيه التقني بشأن تطبيق منهجيات تتماشى مع الوثائق التوجيهية المتعلقة بالممارسات الجيدة القائمة، واختيار مصادر البيانات المناسبة واستخدامها، واستخدام أدوات إعداد التقارير استخداماً فعالاً. ويشمل أيضاً دعم تصميم أنشطة بناء القدرات وتنفيذها، ومعالجة المسائل التقنية المعقدة التي تُحال من المستويين الإقليمي والوطني، ومراجعة النُهج ومواءمتها على نحو منهجي من أجل ضمان اتساق المشورة التقنية بين المناطق وتجانسها.

15- وتؤدي منظمة الأغذية والزراعة دوراً مزدوجاً في هذه الجهود التعاونية. فهي تساهم، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وذات ولاية عالمية، في عملية تقديم التقارير بموجب الاتفاقية لعام 2026، وذلك بصفة استشارية تقنية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي منظمة الأغذية والزراعة، في سياق "المشروع التجريبي للأنشطة التمكينية المضطلع بها في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق مرفق البيئة العالمية والمتعلقة بتقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية مع دعم تعزيز البيانات/تقديم التقارير"⁽²⁾، دوراً مكملًا لدور مراكز الدعم بصفتها وكالة منفذة، إذ تقدم دعماً تقنياً مباشراً إلى 21 بلداً طرفاً⁽³⁾ وكذلك إمكانية الحصول على التمويل لتنفيذ عملية تشاركية وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية الوطنية في مجال

(2) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/11848>.

(3) للاطلاع على قائمة البلدان التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، انظر مرفق هذه الوثيقة.

رصد تدهور الأراضي في أماكن محددة بوضوح، وذلك من أجل التقييم الوطني لمؤشرات الهدف الاستراتيجي 1 وتقدير المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة). ونسقت أمانة الاتفاقية ومنظمة الأغذية والزراعة تنسيقاً وثيقاً جهود الدعم التي بذلتها كل منهما طوال هذه العملية من خلال عقد اجتماعات تقنية منتظمة. وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في تنظيم حلقة العمل الإقليمية لبناء القدرات والتبادل بين الأقران فيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية لعام 2026، التي خُصِّصت للأطراف المدرجة في المرفق الثالث للاتفاقية (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وعُقدت في بنما في الفترة من 20 إلى 23 نيسان/أبريل 2026. وساهمت المنظمة في تصميم وتنظيم حلقة العمل الإقليمية لبناء القدرات فيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية لعام 2026، التي خُصِّصت للأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية (شرق آسيا وجنوبها وجنوب شرقها) وعُقدت في الصين في الفترة من 9 إلى 13 نيسان/أبريل 2026.

16- وتقدم الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، بصفتها الاستشارية التقنية، دعماً شاملاً إلى مراكز الدعم وجميع الأطراف. وتعمل الشبكة، بالاستناد إلى المنهجيات التي نُفِّذت بنجاح خلال عملية تقديم التقارير لعام 2022 بموجب الاتفاقية، على توسيع نطاق النظم الشاملة والتشاركية لدعم اتخاذ القرارات، وهي نظم تُدمج على نحو فعال بيانات رصد الأرض في المعارف الوطنية والمحلية المتعلقة بتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. وتُطبَّق أدوات الشبكة ونُهجها الآن على نطاق واسع في مختلف المناطق، وهو ما يتيح تعزيز استخدام نظم دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي على المستوى القطري. ويعزز ذلك بدوره القدرات التقنية ويشجع الأطراف على اتباع ممارسات أكثر اتساقاً وشفافية وارتكازاً على الأدلة في تقديم التقارير.

17- ومن أجل ضمان توفير تغطية تشمل جميع البلدان الأطراف في الاتفاقية، تعاقدت الأمانة مع ثلاثة خبراء تقنيين دوليين يضطلعون بمسؤوليات مماثلة لتلك التي تقع على عاتق مراكز الدعم، وكُلِّفوا مباشرة بتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان محددة. وفيما يتعلق بالبلدان الأطراف التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة في إطار المشروع التجريبي والبالغ عددها 21 بلداً، يكمل هؤلاء الخبراء التقنيون الدوليون المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة من خلال دعم متطلبات تقديم التقارير بما يتجاوز الهدف الاستراتيجي 1، وهو ما يضمن تقديم دعم متوازن ومنسق في جميع المجالات المواضيعية لعملية تقديم التقارير لعام 2026. وتقدم الآلية العالمية الدعم في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5.

18- وستقدم المبادرة الرئيسية للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي دعماً إضافياً إلى عملية تقديم التقارير من خلال تيسير الحوار بين الأوساط المعنية برصد الأرض ومراكز الدعم الإقليمية والخبراء التقنيين الدوليين والبلدان الأطراف في الاتفاقية عن طريق عقد حلقات عمل للتعليم والتبادل على الإنترنت، وحيثما أمكن، بالحضور الشخصي، فضلاً عن عقد مننديات حوار مواضيعية وإقليمية.

19- وتعمل هذه المؤسسات والخبراء معاً على دعم تنفيذ برنامج عمل مشترك ومحدد زمنياً يتعلق بعملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية. ويهدف البرنامج إلى ضمان أن تقدم جميع البلدان الأطراف في الاتفاقية تقارير وطنية متسقة وجيدة ومناسبة التوقيت خلال دورة تقديم التقارير لعام 2026، وذلك بالحصول على دعم منسق ومتين من الناحية التقنية ومصمم خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإقليمية، توفره مراكز الدعم بصورة مشتركة بتوجيه من الأمانة وبمساهمة من المستشارين التقنيين.

20- ومن أجل تفعيل إطار الدعم المذكور أعلاه، نظمت الأمانة حلقة عمل لتدريب المدربين شارك فيها ممثلون عن مراكز الدعم في الفترة من 27 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في مدينة بنما سيتي ببنما. وعُقدت حلقة العمل هذه بدعوة من الاتفاقية، وبدعم مالي من مرفق البيئة العالمية، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً في مجال التنفيذ في إطار برنامج الدعم العالمي الثالث وعُقدت حلقة العمل

بدعم من جهات استشارية تقنية، من بينها منظمة أباتشيتا ومؤسسة الحفظ الدولية والشبكة العالمية لنُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد. وضُمّت ما مجموعه 39 مشاركاً، منهم ثلاثة شاركوا عن بُعد؛ مع ضمان التكافؤ بين الجنسين بين المشاركين. وكان الهدف من التدريب تزويد المؤسسات المشاركة بالمعارف التقنية ومهارات التيسير اللازمة لتقديم دعم فعال ومبسط إلى البلدان الأطراف في إعداد تقارير جيدة في إطار عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية.

باء - حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات

21- نُظِّمَت ست حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التنفيذ في إطار برنامج الدعم العالمي الرابع؛ وحتى وقت كتابة هذا التقرير، نُظِّمَت أربع حلقات عمل بنجاح، ومن المقرر تنظيم حلقتي العمل المتبقيتين في موعدهما:

(أ) عُقدت، في أنطاليا بتركيا في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2026، حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات لفائدة الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية (وسط آسيا)، والمرفق الرابع (شمال البحر الأبيض المتوسط)، والمرفق الخامس (أوروبا الوسطى والشرقية)، والأطراف غير المدرجة في المرفقات. واستضافت حكومة تركيا حلقة العمل هذه بواسطة المديرية العامة لمكافحة التصحر والتآكل التابعة لوزارة البيئة والتغير المناخي، وقدم مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة، بالتعاون مع شركاء تقنيين، بما في ذلك الشبكة العالمية لنُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد والمركز البريطاني للبيئة والهيدرولوجيا ومنظمة الأغذية والزراعة وأمانة الاتفاقية والآلية العالمية، تدريباً يقوده خبراء؛

(ب) عُقدت، في بيننتشوان بالصين، في الفترة من 9 إلى 13 نيسان/أبريل 2026، حلقة عمل للأطراف المدرجة في المرفق الثاني، الذي يضم بلدان شمال شرق آسيا وجنوبها وجنوب شرقها. واستضافت حكومة الصين حلقة العمل هذه من خلال الإدارة الوطنية الصينية للحراجة والمراعي، بالتعاون مع مركز الصين - وسط آسيا للتعاون في مجال مكافحة التصحر، وقدم مركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنظمة الأغذية والزراعة وأمانة الاتفاقية والآلية العالمية تدريباً يقوده خبراء؛

(ج) عُقدت حلقة عمل للأطراف المدرجة في المرفق الثالث في مدينة بنما بنما، في الفترة من 20 إلى 23 نيسان/أبريل 2026، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، وقُدمت مؤسسة الحفظ الدولية ومبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي ومنظمة أباتشيتا تدريباً يقوده خبراء. وتجسيدا للمستوى المتقدم نسبياً الذي بلغه العديد من البلدان في المنطقة، لم تُصمَّم حلقة العمل بهدف تقديم تدريب تقليدي يتبع نهجاً تنازلياً، بل صُمِّمَت على شاكلة منصة للتعليم من الأقران في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تعزيز تبادل التجارب والتحديات والحلول بين البلدان. وأعطت حلقة العمل الأولوية للتعليم التعاوني والدعم المتبادل بين البلدان في المراحل المختلفة لتنفيذ عملية تقديم التقارير، وهو ما يعزز تبادل المعارف العملية القائمة على التجارب؛

(د) حضرت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وعددها 14 دولة، حلقة العمل دون الإقليمية التي عُقدت في راروتونغا بجزر كوك، في الفترة من 27 إلى 30 نيسان/أبريل 2026. ونُظِّمَت حلقة العمل بالتعاون مع حكومة جزر كوك، وكذلك مع جهات استشارية تقنية مثل جماعة المحيط الهادئ ومؤسسة الحفظ الدولية ومنظمة أباتشيتا والشبكة العالمية لنُهج وتكنولوجيات حفظ الموارد والمركز البريطاني للبيئة والهيدرولوجيا. وانصب التركيز بوجه خاص على عرض المتاح من مجموعات البيانات العالية الاستبانة ومناقشتها باعتبارها مصادر بيانات بديلة لمجموعات البيانات الافتراضية المتوسطة الاستبانة المتوافرة حالياً، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات الواردة

في إطار الهدف الاستراتيجي 1، وهو ما يوفر للبلدان المشاركة خيارات تحليلية محسنة تتناسب بطريقة أفضل مع سياقاتها الوطنية وخصوصياتها الجغرافية؛

(هـ) ومن المقرر عقد حلقة عمل للبلدان الأفريقية الأطراف الناطقة باللغة الفرنسية في داكار بالسنغال، في الفترة من 18 إلى 21 أيار/مايو 2026، بالتعاون مع حكومة السنغال ومع شركاء إقليميين، بما في ذلك مرصد الصحراء الكبرى والساحل والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية ومركز الرصد البيئي، على أن تتولى أمانة الاتفاقية وشركاؤها تقديم تدريب يقوده خبراء وتوفير دعم تقني؛

(و) من المقرر عقد حلقة عمل للبلدان الأفريقية الأطراف الناطقة باللغة الإنكليزية في نيروبي بكينيا بحلول منتصف حزيران/يونيه 2026. وستتضمن بالتعاون مع مراكز الدعم والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية ومرصد الصحراء الكبرى والساحل، وتقديم أمانة الاتفاقية وشركاؤها تدريباً يقوده خبراء ودعماً تقنياً.

22- وضُممت حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات باعتبارها تدخلاً تأسيسياً يرمي إلى دعم الأطراف في الاستعداد لعملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية، ويهدف بصورة عامة إلى تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لفائدة جهات التنسيق الوطنية المعنية بالاتفاقية والموظفين المكلفين بإعداد التقارير والخبراء الوطنيين من أجل تقديم تقارير وطنية كاملة وجيدة في الوقت المحدد من خلال الإصدار الرابع من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. وعززت حلقات العمل، عن طريق اتباع نهج عملي وتطبيقي، فهم المشاركين لإطار تقديم التقارير وللمؤشرات والالتزامات بموجب الاتفاقية، ولا سيما المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مع العمل على بناء قدراتهم في مجالات الوصول إلى مجموعات البيانات الوطنية والعالمية وتقييمها وتطبيقها بطريقة تجسد الوقائع الخاصة بكل بلد. وطورت حلقات العمل أيضاً مهارات المشاركين العملية في استخدام الأدوات الرئيسية لإعداد التقارير، بما في ذلك الإصدار الرابع من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ والمنصة الإلكترونية Trends.Earth، ودعمت المواءمة مع العمليات العالمية ذات الصلة مثل أهداف التنمية المستدامة وإطار كونمينغ - مونترال العالمي للتنوع البيولوجي، ومكنت المشاركين من تناول التحديات التقنية والمؤسسية المشتركة.

23- وبالإضافة إلى ذلك، عززت حلقات العمل التعلم من الأقران والتعاون الإقليمي والعمل المستمر مع مراكز الدعم والشركاء التقنيين، فأرست بذلك أساساً متيناً للدعم المتواصل وتبادل المعارف طوال عملية تقديم التقارير. ومن الجدير بالذكر أن حلقة العمل المخصصة للأطراف المدرجة في المرفق الثالث أظهرت القيمة المضافة التي توفرها صيغة أكثر تقدماً يقودها الأقران، فالبلدان المشاركة، التي سبق أن بلغت مراحل متقدمة نسبياً على صعيد التنفيذ، انخرطت في تبادل أعمق للتجارب العملية والتحديات والحلول، وهو ما ساهم في إثراء نهج بناء القدرات بصورة عامة.

24- ومُؤلت مشاركة ممثلين اثنين عن كل طرف مؤهل في كل حلقة من حلقات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بحلقة العمل المخصصة للأطراف المدرجة في المرفق الثالث، دعمت منظمة الأغذية والزراعة مشاركة ممثل إضافي واحد عن كل بلد طرف من البلدان الأطراف الأربعة عشر المشمولة بمشروعها التجريبي. ونظراً للطبيعة التقنية لهذه الأنشطة، شجعت الأطراف على ضم خبراء في نظم المعلومات الجغرافية إلى وفودها. وفي المجموع، حضر حلقات العمل الإقليمية الأربع لبناء القدرات التي نُظمت حتى هذا التاريخ، 231 مشاركاً من 92 بلداً طرفاً، منهم 126 رجلاً و105 نساء، ومن بينهم 71 خبيراً تقنياً (انظر المرفق الثاني للاطلاع على التفاصيل فيما يتعلق بالمشاركين في كل حلقة من حلقات العمل). وأُتيحت إمكانية حضور جميع حلقات العمل على الإنترنت، في حين شجعت الأطراف على حضورها شخصياً لتعزيز فرص التعلم من الأقران والتبادل بينهم إلى أقصى حد. وحضر حلقات العمل على الإنترنت ما مجموعه 75 مشاركاً.

25- ومن المقرر مبدئياً عقد حلقة عمل إقليمية إضافية لبناء قدرات البلدان الناطقة باللغة العربية المدرجة في المرفقين الأول والثاني، وذلك بحلول منتصف حزيران/يونيه 2026 في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر. ودعمًا للتحضيرات، تُعقد سلسلة من الدورات التقنية على الإنترنت على مدار شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2026 من أجل تناول الجوانب الموضوعية لعملية تقديم التقارير.

جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الدولي

26- في المقرر 2/م أ-16، طلبت الأطراف إلى الأمانة أن تيسر، بالتعاون مع مقدمي البيانات والشركاء الماليين والتقنيين والأوساط المعنية برصد الأرض، بما في ذلك المبادرة الرئيسية للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل التجارب والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتقديم التقارير الوطنية.

27- وقدمت المبادرة الرئيسية للفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، الدعم إلى منتدى الحوار الإقليمي المخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، الذي عُقد في سواها بفيجي في تموز/يوليه 2025. ورُكز المنتدى على تعزيز استخدام رصد الأرض والبيانات المكانية من أجل دعم الإدارة المستدامة للأراضي، والقدرة على تحمل تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز القدرات الوطنية في مجالي الرصد وتقديم التقارير بموجب اتفاقيات ريو. وشاركت ثمانية أفرقة قطرية في المنتدى، وهو ما وفر منبراً قيماً للتبادل الإقليمي والتعلم التقني والحوار بشأن التحديات والفرص الخاصة بكل سياق.

28- وعُقدت حلقة العمل المتعلقة بـ "تعزيز رصد الأراضي وتقديم التقارير وإقامة الشراكات" في إطار منتدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للاتفاقية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في مدينة بنما سيتي بنما، وقد نظمتها أمانة الاتفاقية بالتعاون مع مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي ومنظمة أباتشييتا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية، تحت رعاية منتدى الدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للاتفاقية. ويشكّل المنتدى، الذي أُطلق خلال الدورة 16 لمؤتمر الأطراف في الرياض، المنصة الرسمية لجهات التنسيق الوطنية المعنية بالاتفاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تبادل التجارب، ومواءمة المواقف التفاوضية، والدفع قدماً بالأولويات الخاصة بهذه الدول في مجالي إدارة الأراضي والحوكمة البيئية. وتوخت حلقة العمل تعزيز التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات الإدارة المستدامة للأراضي، ورصد تدهور الأراضي (بما في ذلك المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة)، وتقديم التقارير بموجب الاتفاقية، وذلك من خلال تفعيل الصوت الجماعي لهذه الدول. ووقّرت حلقة العمل حيزاً مخصصاً لعرض الأدوات الجغرافية المكانية المبتكرة التي تمكن البلدان من إنتاج بياناتها الخاصة وتحليلها وإدارتها، مع تعزيز ملكية البيانات على الصعيد الوطني، والاستخدام الأخلاقي للبيانات، وتكامل نظم المعارف التقليدية والحديثة. وركزت المناقشات على مجموعات البيانات الجديدة العالية الاستبانة، والتبادل بين الأقران بشأن تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي وتعبئة الموارد، وتعزيز الشراكات الطويلة الأمد من أجل بناء القدرات والتمويل. وأسفرت حلقة العمل عن زيادة الوعي بالأدوات الجغرافية المكانية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات وزيادة استخدامها، وعن التوصل إلى فهم مشترك لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها، وتعزيز التنسيق بين المشاركين. وبلغ إجمالي عدد المشاركين 46 مشاركاً، منهم 28 رجلاً و18 امرأة.

ثالثاً- إتاحة الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية من أجل تقديم التقارير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

ألف- المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية

29- يوفر المشروع الجامع المعلن "دعم مرفق البيئة العالمية لعملية تقديم التقارير الوطنية لعام 2026 بموجب الاتفاقية" تمويلاً للأنشطة التمكينية بغية مساعدة البلدان المؤهلة في إعداد تقاريرها الوطنية لعام 2026 وتقديمها. ووافق مرفق البيئة العالمية على أربعة مشاريع جامعة ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقدم الدعم لما مجموعه 113 بلداً مؤهلاً.

30- وتولت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً دور الوكالة المنفذة لعملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية. وعلى نحو ما ورد أعلاه، تقدم منظمة الأغذية والزراعة، في سياق "المشروع التجريبي للأنشطة التمكينية المضطلع بها في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق مرفق البيئة العالمية والمتعلقة بتقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية مع دعم تعزيز البيانات/تقديم التقارير"، الدعم التقني إلى 21 بلداً في تنفيذ عملية تشاركية من أجل التقييم الوطني لمؤشرات الهدف الاستراتيجي 1 وتقرير المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وحتى هذا التاريخ، تشمل النتائج الرئيسية للمشروع التجريبي الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة ما يلي:

(أ) البدء باكراً في العمل التقني: أحرز تقدم سريع بفضل الاستعانة باكراً بالفريق التقني العالمي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، الأمر الذي مكن البلدان من الشروع في الأنشطة التقنية حتى قبل الانتهاء من الترتيبات الوطنية اللازمة لتنفيذ التمويل. وبحلول نيسان/أبريل 2026، عندما انطلقت سلسلة حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات في مجال إعداد التقارير الوطنية لعام 2026 بموجب الاتفاقية، أبدت ثمانية بلدان تحظى بدعم منظمة الأغذية والزراعة استعدادها لتبادل نتائجها الأولية مع البلدان الأخرى، وهو ما أتاح التعلم من الأقران والتبادل فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) الانتقال إلى مرحلة التنفيذ الكامل على الصعيد الوطني: بحلول نيسان/أبريل 2026، كان 17 بلداً من أصل 21 بلداً مستقيماً من الدعم قد تلقى التمويل الوطني وبدأ في التنفيذ. وتلقّت ستة بلدان منها تدريباً تقنياً بالحضور الشخصي قدمه خبراء من منظمة الأغذية والزراعة، وعقدت ستة بلدان منها أول حلقة عمل وطنية استشارية تشاركية، ومن المتوقع أن تحذو ستة بلدان أخرى حذوها قبل نهاية الربع الثاني من عام 2026؛

(ج) الأدوات التحليلية المتطورة العالية الاستبانة: وُضعت أداة مقارنة غطاء الأرض التي تعتمد على بيانات عالية الاستبانة (30 متراً) وأداة مقارنة ديناميات إنتاجية الأراضي لفائدة جميع البلدان البالغ عددها 21 بلداً، وتلقى معظم هذه البلدان تدريباً على كيفية استخدامها. ويدعم هذان التطبيقان الاختيار المستنير للنماذج التحليلية والطبقات المكانية الأكثر تمثيلاً، من خلال إتاحة المقارنة المباشرة في بيئة بديهية وملائمة للمستخدم يسهل على جميع المستخدمين الوصول إليها؛

(د) زيادة الشفافية والمرونة وتعزيز الملكية الوطنية: طُبّق النهج التقني والأدوات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان من أجل تعزيز الشفافية والمرونة في تجهيز البيانات وتحليلها، وتعزيز الملكية الوطنية. وحصلت الأفرقة الوطنية على وسائل التمكين اللازمة من أجل إدماج بياناتها الوطنية وتجهيزها والاستفادة من معارف الخبراء الوطنيين حسبما تقتضيه الوقائع في بلدانها، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج أكثر دقة ومصادقية؛

(هـ) تعزيز القدرات من خلال التطوير المشترك للأدوات ونقلها: ساهم التطوير المشترك للأدوات ونقل النصوص والأدوات الخاصة بأداة مقارنة غطاء الأرض وتطبيقات دعم اتخاذ القرارات إلى الأفرقة الوطنية في تعزيز القدرات الوطنية في الأجل الطويل، وهو ما يتيح للبلدان تكييف هذه الأدوات وتحسينها على نحو مستقل وفقاً للاحتياجات المتغيرة؛

(و) المساندة التقنية والتدريب المصممين خصيصاً لتلبية الاحتياجات: بحلول نيسان/أبريل 2026، تلقى 18 بلداً مساعدة تقنية وتدريباً مخصصين (عن بعد و/أو بالحضور الشخصي) يتماشيان مع سياقاتها وأولوياتها المحددة، بما في ذلك ست دورات تدريبية بالحضور الشخصي، وهو ما أتاح لها في كثير من الأحيان تلبية متطلبات تتجاوز المتطلبات الدنيا لتقديم التقارير وزيادة تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية. وسيُقدّم مزيد من الدورات التدريبية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات (على الإنترنت وبالحضور الشخصي) بما يتناسب مع الجدول الزمني لتقديم التقارير.

باء - برنامج الدعم العالمي

31- بالإضافة إلى التمويل المباشر المقدم إلى البلدان المؤهلة، يقدم برنامج الدعم العالمي الرابع المعنون "تعزيز قدرات البلدان الأطراف من أجل عملية تقديم التقارير لعام 2026 في سياق الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة 2018-2030 والغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة"، دعماً منهجياً وتقنياً إلى الأطراف في الاتفاقية من أجل إعداد تقاريرها الوطنية لعام 2026 وتقديمها. وأقر برنامج الدعم العالمي الرابع في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ويتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإشراف على تنفيذه والآلية العالمية تنفيذه عملياً بالتنسيق الوثيق مع وحدة العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لأمانة الاتفاقية، وبدأ تنفيذ البرنامج في 1 شباط/فبراير 2026.

32- وعلى نحو ما ورد في القسم باء من الفرع الثاني من هذه الوثيقة، استهلكت الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات في آذار/مارس 2026، ومن المتوقع أن يكتمل عقد جميع حلقات العمل الإقليمية بحلول الدورة 17 لمؤتمر الأطراف في آب/أغسطس 2026. وأُبرمت معظم الاتفاقات مع مراكز الدعم الإقليمية، وعُيّن الخبراء التقنيون الدوليون. ومن خلال عقد حلقات العمل وتوفير المساعدة التقنية للبلدان، يدعم برنامج الدعم العالمي الرابع البلدان الأطراف في إعداد تقاريرها وتقديمها للالتزام بالمواعيد النهائيين المحددين في تشرين الثاني/نوفمبر 2026 وشباط/فبراير 2027.

جيم - مشاريع أخرى ذات صلة

33- بالإضافة إلى المشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية وبرنامج الدعم العالمي، خُطّط لثلاثة مشاريع متوسطة في إطار مرفق البيئة العالمية لدعم عملية تقديم التقارير لعام 2026 وتنفيذ إجراءات تحديد أثر تدهور الأراضي بوجه أعم.

34- وقدم المشروع المتوسط في إطار التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية، المعنون "تعزيز موارد البيانات وتنمية القدرات لدعم البلدان الأطراف في الاتفاقية في تقديم التقارير الوطنية وتوجيه الجهود نحو تحديد أثر تدهور الأراضي"⁽⁴⁾، الذي نفذ مركز بيتي وغوردون مور للعلوم والحلول في مؤسسة الحفظ الدولية بالشراكة مع أباتشييتا وأوسباتيوس وكارتوزا، وأشرفت على تنفيذه وكالة المشروع المشترك بين مؤسسة الحفظ الدولية ومرفق البيئة العالمية، مجموعات بيانات ذات استبانة مكانية عالية (30 متراً) تمثل

(4) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/11834>.

المؤشر الفرعي لديناميات إنتاجية الأراضي. ويعمل المشروع حالياً على وضع مجموعات بيانات متعلقة بغطاء الأرض وذات استبانة مكانية تبلغ 30 متراً لفائدة جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً للدورة الحالية لتقديم التقارير. ويُجري شركاء المشروع سلسلة مشاورات بالحضور الشخصي مع دول جزرية صغيرة نامية للتحقق من صحة مجموعات البيانات هذه وضمان استيفائها أعلى معايير الجودة، في ظل التحديات الحالية الناجمة عن الثغرات في صور رصد الأرض.

35- ويقدم مشروع الأنشطة التمكينية في إطار التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، المعنون "إدماج تحديد أثر تدهور الأراضي في أطر تخطيط استخدام الأراضي لتعزيز بيئات وطنية مؤاتية للاتفاقية"⁽⁵⁾، الذي تنفذه الآلية العالمية ويشرف على تنفيذه الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، دعماً مباشراً إلى البلدان، بما يتماشى مع المرحلة الثانية من برنامج تحديد غايات تحديد أثر تدهور الأراضي، بهدف إدماج تحديد أثر تدهور الأراضي في سياسات وممارسات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بطريقة تراعي المنظور الجنساني. ويدعم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، باعتباره أداة أساسية لتحديد أثر تدهور الأراضي، تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة لاستخدام الأراضي من خلال إدماج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ويركز المشروع على إعداد لوحات متابعة جغرافية مكانية، بما في ذلك قواعد بيانات وطنية تتعلق بموارد الأراضي، بغية الاسترشاد بها في التخطيط وتحديد الثغرات التشغيلية والمالية. ومنذ بدء المشروع في أيار/مايو 2025، عُيّن موظف مسؤول عن المشروع في آب/أغسطس 2025، وخُذِّت خطة عمل المشروع وصُدِّقَت عليها اللجنة التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر 2025. وأكدت معظم البلدان المشاركة (12 بلداً من أصل 18) تعيين وكالات شريكة وطنية لقيادة عملية التنفيذ، في حين استُهلّت مشاورات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لتوسيع نطاق العمل مع الممارسين والخبراء المتخصصين في مجال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل حالياً على إبرام اتفاق تعاون مع مؤسسة الحفظ الدولية من أجل وضع أداة تخطيط مفتوحة المصدر في مجال التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي من أجل تحديد أثر تدهور الأراضي، وذلك بهدف دعم عمليات التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القطري، بالاعتماد على المنصات الحالية مثل Trends.Earth.

36- ويستند المشروع المرتقب في إطار التجديد الثامن لموارد مرفق البيئة العالمية، والمعنون "توسيع نطاق قدرات الأطراف في الاتفاقية من أجل تقديم دعم شامل لاتخاذ القرارات في مجال تحديد أثر تدهور الأراضي"⁽⁶⁾، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينجزه مركز التنمية والبيئة بجامعة برن في سويسرا، إلى النهج التي طبقتها الشبكة العالمية للنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد بنجاح خلال عملية تقديم التقارير لعام 2022 بموجب الاتفاقية. وفي إطار هذه المبادرة، تقدّم الشبكة العالمية للنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد دعماً مكثفاً في مجال الرصد التشاركي لتدهور الأراضي وإعداد التقارير بشأن تحديد أثر تدهور الأراضي إلى عشرة بلدان اختيرت من خلال دعوة مفتوحة، وهي: بالاو، وبلير، وتركمانستان، وتشاد، وسري لانكا، وكمبوديا، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر. وبالإضافة إلى الدعم الموجه إلى البلدان، سيعمل المشروع على إعداد مواد تدريبية عالمية متعددة اللغات وموارد أخرى لتيسير تكرار هذه النهج وتوسيع نطاقها من جانب الأطراف الأخرى والجهات صاحبة المصلحة، بينما يعزز أيضاً التبادل فيما بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الدروس المستفادة والأفكار المتعمقة العملية. ويتواءم هذا المشروع مع البرنامج العالمي الرابع وحافطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً المتعلقة بتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي. ويُساهم عمل الشبكة العالمية للنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد، بصورة عامة،

(5) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/10909>

(6) انظر <https://www.thegef.org/projects-operations/projects/11935>

في توسيع نطاق تطبيق المنهجيات المتناسقة في عدد متزايد من البلدان، بينما يُعزز المواءمة وأوجه التآزر مع العمليات ذات الصلة في إطار اتفاقيات ريو، ولا سيما من خلال تعزيز الروابط بين أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي وأهداف التنوع البيولوجي. ويدعم أيضاً إرساء أساس تشغيلي ومؤسسي متين، فيوفر مرتكزاً للتوسع البرنامجي في المستقبل في إطار دورات التمويل اللاحقة ومن خلال مصادر وطرائق تمويل متنوعة.

37- ومن أجل تعزيز الاتساق وزيادة أثر الدعم التقني والمالي لتقديم التقارير إلى أقصى حد ممكن، تعمل أمانة الاتفاقية بنشاط على تنسيق ترتيبات التنفيذ في جميع المشاريع المتوسطة التابعة لمرفق البيئة العالمية، والمشاريع الجامعة للأنشطة التمكينية، وبرنامج الدعم العالمي الرابع. ويهدف هذا التنسيق إلى ضمان تكامل أنشطة بناء القدرات ووضع البيانات وتقديم المساعدة التقنية وتبسيطها ومواءمتها مع احتياجات الأطراف في مجال تقديم التقارير، بينما يقلل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد ممكن ويزيد كفاءة استخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن. ولهذه الغاية، تعقد الأمانة اجتماعات تنسيقية دورية مع المسؤولين عن المشاريع والبرامج المدعومة، الأمر الذي يساهم في تيسير تبادل المعلومات ومواءمة خطط العمل وتحديد أوجه التآزر دعماً لعملية تقديم التقارير لعام 2026. وتشمل الأمثلة البارزة على هذا التعاون التنظيم المشترك للأنشطة الإقليمية في مجال بناء القدرات، ومنها: (1) حلقة العمل الإقليمية المخصصة للأطراف المدرجة في المرفق الثالث، التي نُظمت بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة في سياق "المشروع التجريبي للأنشطة التمكينية المضطلع به في إطار التجديد الثامن لموارد صندوق مرفق البيئة العالمية والمتعلق بتقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية مع دعم تعزيز البيانات/تقديم التقارير"؛ و(2) تنظيم مؤسسة الحفظ الدولية حلقة عمل إضافية مدتها يوم واحد للدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية، بالتزامن مع حلقة العمل الإقليمية المخصصة للبلدان الأفريقية الأطراف الناطقة باللغة الفرنسية، وذلك في إطار مشروع المؤسسة المتوسط التابع لمرفق البيئة العالمية، مع التركيز على تعزيز توافر البيانات وتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تقديم التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية، وذلك من خلال استخدام مجموعات بيانات عالية الاستبانة (30 متراً) بشأن ديناميات إنتاجية الأراضي.

رابعاً- الجدول الزمني لتقديم التقارير

38- صدّقت الأطراف على الجدول الزمني لعملية تقديم التقارير لعام 2026 في المقرر 4/م أ-16، على أساس أن يتولى مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية رصد التقدم المحرز طوال عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية من أجل البت في أي تعديلات، إن لزم الأمر.

39- وعلى نحو ما ورد في الوثيقة ICCD/CRIC(23)/2، فإن الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية هو 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 فيما يتعلق بالفرع الذي يتناول الهدف الاستراتيجي 1. وحُدّد موعد نهائي ثانٍ في 26 شباط/فبراير 2027 فيما يتعلق بالفروع المتبقية من التقرير. وحُدّد الموعد النهائي الأولي لتمكين الأمانة، بصفتها الجهة القيمة على المؤشر 15-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من تقديم التقديرات المتعلقة بهذا المؤشر إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بنهاية شباط/فبراير 2027.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

40- يُظهر التقدم المحرز منذ الدورة 23 للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن الأمانة والآلية العالمية والشركاء بذلوا جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ الولايات الواردة في المقرر 2/م أ-16 و4/م أ-16

استعداداً لعملية تقديم التقارير لعام 2026. ويوفر إنشاء مراكز دعم إقليمية، وتعزيز التعاون مع الشركاء التقنيين ومقدمي البيانات، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات الموجهة أساساً متيناً لتقديم تقارير وطنية جيدة في الموعد المحدد.

41- ويشكل هيكل الدعم المعزز، الذي يضم مراكز دعم إقليمية وخبراء تقنيين دوليين ومؤسسات استشارية تقنية، بتنسيق عام من الأمانة، خطوة مهمة إلى الأمام في تقديم مساعدة منسقة ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الإقليمية ومتينة من الناحية التقنية إلى البلدان الأطراف. وتبرز التجارب المكتسبة حتى الآن القيمة المضافة لهذا النهج التعاوني، لا سيما في معالجة الجوانب المعقدة المتعلقة بالمنهجية والبيانات في عملية تقديم التقارير الوطنية، وتظهر فرص استمرار هذه الترتيبات وزيادة تعزيزها بعد انتهاء الدورة الحالية لتقديم التقارير.

42- وتؤكد التجارب المستخلصة من مبادرات الدعم التجريبية وحلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات أهمية العمل التقني في المراحل المبكرة واعتماد أساليب تعليمية أكثر تقدماً يقودها الأقران. وتتمكن البلدان، من خلال حصولها باكراً على الدعم التقني، من الشروع في الأعمال التحليلية قبل بدء التنفيذ الكامل للمشروع، وهو ما يساهم في التعجيل في تحقيق الجاهزية لتقديم التقارير ويتيح تبادل نتائج أكثر تقدماً خلال التبادلات الإقليمية. وتجلى ذلك على نحو لافت في حلقة العمل المخصصة للأطراف المدرجة في المرفق الثالث التي عُقدت في مدينة بنما سيتي بينما، حيث شاركت البلدان التي وصلت إلى مراحل متقدمة نسبياً من التنفيذ في تبادل أعمق للتجارب العملية والتحديات والحلول، الأمر الذي يظهر كيف يمكن للنهج القائمة على التبادل بين الأقران أن تكمل بفعالية طرائق التدريب التقليدية وتثري جهود بناء القدرات بصورة عامة.

43- وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال توجد تحديات، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاوتات في القدرات الوطنية، وطول المدة التي يستغرقها تجهيز مجموعات البيانات الضخمة، وصعوبة الوصول إلى بيانات جيدة وذات استبانة مكانية عالية بسبب الثغرات في صور رصد الأرض. ويجب بذل مزيد من الجهود لتعزيز تناسق مصادر البيانات والمنهجيات بين البلدان من أجل تحسين اتساق النتائج المبلغ عنها وقابليتها للمقارنة. وسيكون ضمان توفير الدعم التقني المستمر طوال دورة تقديم التقارير أساسياً لنجاح عملية تقديم التقارير لعام 2026.

44- وعلاوة على ذلك، تبرز التجربة المكتسبة من العملية الحالية لتقديم التقارير أهمية تعبئة الموارد المعتمدة لمرفق البيئة العالمية في الوقت المناسب، إذ إن المتطلبات الإدارية والإجرائية المرتبطة بصرف التمويل تؤثر في تسلسل أنشطة الدعم وتنفيذها في مرحلة مبكرة.

45- ولا يزال التنسيق الفعال بين مراكز الدعم والمستشارين التقنيين أساسياً لضمان تقديم توجيهات متسقة وتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد ممكن. ومن شأن استمرار مشاركة الأطراف في آليات الدعم المتاحة، بسبل منها تعيين أفرقة تقديم التقارير في وقت مبكر والمشاركة الفعالة في أنشطة بناء القدرات، أن يساهم في زيادة تحسين الجاهزية لتقديم التقارير ويساعد في التخفيف من ضغط الوقت باقتراب المواعيد النهائية لتقديم التقارير. وسيظل تواصل الأمانة الواضح ومناسب التوقيت فيما يتعلق بالجدول الزمني لتقديم التقارير والأدوات وطرائق الدعم أمراً مهماً لتيسير التخطيط على المستوى الوطني.

46- ويُعتبر توفير التمويل التمكيني من خلال مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك المشاريع الجامعة وبرنامج الدعم العالمي، أمراً بالغ الأهمية لدعم البلدان المؤهلة، لا سيما البلدان النامية، في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وتساهم المبادرات والمشاريع التكميلية كذلك في تعزيز القدرات

الوطنية، وتحسين توافر البيانات، وتشجيع إدماج تحييد أثر تدهور الأراضي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات. ومن شأن مواءمة الاستثمارات في بناء القدرات مع العمليات الوطنية للتخطيط والرصد واتخاذ القرارات في الأجل الطويل، بما في ذلك إدماج تحييد أثر تدهور الأراضي في الأطر الوطنية ودون الوطنية، أن تساعد الأطراف في تحقيق أقصى الفوائد الممكنة من هذه الاستثمارات. ومن شأن الاستفادة من البيانات والأدوات والقدرات المؤسسية التي طوّرت من خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026 أن تسهم أيضاً في تعزيز الملكية الوطنية للبيانات، وتحسين استدامة الخبرات في مجال تقديم التقارير، وتخفيف أعباء تقديم التقارير في الدورات المقبلة.

47- واستناداً إلى التحسينات المستمرة في مجال تقديم التقارير، ينبغي بذل مزيد من الجهود للدفع قدماً نحو إحداث تحول في الاتفاقية قائم على البيانات. ويمكن أن يسهم تعزيز استخدام بيانات التقارير في عملية اتخاذ القرارات وفي وضع السياسات والتواصل في زيادة الأثر بصورة عامة. ومن شأن تعزيز قابلية بيانات التقارير للاستخدام وإمكانية الوصول إليها أن يدعم وضع سياسات أكثر استنارة وارتكازاً على الأدلة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك في مجالات تخطيط استخدام الأراضي، وتحديد الأهداف، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي.

المرفق الأول

قائمة الأطراف التي تتلقى الدعم من كل مؤسسة إقليمية خلال عملية تقديم التقارير لعام 2026 بموجب الاتفاقية

- 1- مركز البحوث الدولي للبيانات الضخمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: بنغلاديش، وكمبوديا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وملديف، ونيبال، وباكستان، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وفيت نام.
- 2- مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة: ألبانيا، وأندورا، وأرمينيا، والنمسا، وأذربيجان، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وتشيكيا، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وآيسلندا، وأيرلندا، وإيطاليا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومالطة، وموناكو، والجبل الأسود، وهولندا (مملكة -)، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، ومقدونيا الشمالية، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- 3- المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر: البحرين، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، ودولة فلسطين، والسودان، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.
- 4- مبادرة الشراكة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي: أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وهاييتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام.
- 5- المركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية: أنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجزر القمر، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، وملاي، وموريشيوس، وناميبيا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وجنوب السودان.
- 6- مرصد الصحراء الكبرى والساحل: الجزائر، وبنين، وبوركينا فاسو، وكابو فيردي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وإريتريا، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وليبيا، ومدغشقر، ومالي، وموريتانيا، والمغرب، والنيجر، والسنغال، وسيشيل، وسيراليون، وتوغو، وتونس.
- 7- جماعة المحيط الهادئ: جزر كوك، وفيجي، وكيريباس، وجزر مارشال، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوي، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو.

قائمة الأطراف التي تتلقى الدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إطار الهدف الاستراتيجي 1 من خلال المشروع التجريبي للأنشطة التمكينية لتعزيز البيانات وتقديم التقارير الممول من مرفق البيئة العالمية:

- 1- الأرجنتين، وبوتان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والبرازيل، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، وغواتيمالا، وهندوراس، وكازاخستان، والمكسيك، ومنغوليا، ونيجيريا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، والفلبين، وصربيا، وأوروغواي.

المرفق الثاني

المشاركة في حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات التي نُظِّمَتْ حتى الآن

الجدول 1

عدد المشاركين من البلدان في حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات التي نُظِّمَتْ حتى الآن

البلدان الممثلة	الخبراء التقنيون (عدد تقديري، بالحضور الشخصي فقط)	المشاركون الذكور	المشاركات الإناث	المشاركون من بعد	المشاركون بالحضور الشخصي	مجموع المشاركين	المكان
35	22	51	46	66	31	97	أنطاليا، تركيا
17	16	23	9	3	29	32	بينتشوان، الصين
26	21	37	20	2	55	57	بنما سيتي، بنما
14	12	15	30	4	41	45	راروتونغا، جزر كوك
92	71	126	105	75	156	231	المجموع